



الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

حتى نهاية الربع
الثالث ٢٠٢٣م



1,054

متوسط الإنتاج (ألف برميل يومياً)

1,056

81

متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)

94

4,838

صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)

5,361

حتى نهاية الربع
الثالث ٢٠٢٢م



◀ الأداء المالي حتى نهاية الربع الثالث ٢٠٢٣م

مليون ريال عماني



نسبة التغير

(%16) الإيرادات

(%14) الإنفاق



(بيانات مبدئية)

إجمالي مستحقات القطاع الخاص المسددة بنهاية
الربع الثالث من عام ٢٠٢٣م

أكثر من
837

مليون ريال عماني

الأداء المالي حتى نهاية الربع الثالث 2023م

«الإيرادات»

بلغت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م حوالي (8,886) مليون ريال عُماني منخفضةً بنحو (16%) مقارنة بذات الفترة من عام 2022م والتي بلغت الإيرادات فيها نحو (10,567) مليون ريال عماني، ويوضح الجدول أدناه أهم بنود الإيرادات:

مليون ريال عماني

| البيان (حتى نهاية الربع الثالث) | 2023 | 2022 | نسبة التغير (%) |
|-----------------------------------|-------|--------|-----------------|
| صافي إيرادات النفط | 4,838 | 5,361 | (%10) |
| صافي إيرادات الغاز | 1,583 | 2,741 | (%42) |
| الإيرادات الجارية | 2,454 | 2,450 | - |
| الإيرادات والاستردادات الرأسمالية | 11 | 15 | - |
| إجمالي الإيرادات | 8,886 | 10,567 | (%16) |

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

1 صافي إيرادات النفطية

▪ صافي إيرادات النفط:

انخفض صافي إيرادات النفط بنهاية الربع الثالث من عام 2023م بنحو (10%), مسجلاً (4,838) مليون ريال عماني، مقارنة بتحصيل (5,361) مليون ريال عماني بنهاية الربع الثالث من عام 2022م، ويعزى ذلك إلى انخفاض متوسط أسعار النفط المسجل في نهاية الربع الثالث من 2023م ليبلغ (81) دولار أمريكي للبرميل، مقارنة بتسجيل (94) دولار أمريكي للبرميل في الفترة ذاتها من عام 2022م.

▪ صافي إيرادات الغاز:

انخفض صافي إيرادات الغاز بنهاية الربع الثالث من عام 2023م بنحو (42%)، مسجلاً (1,583) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (2,741) مليون ريال عماني بنهاية الربع الثالث من عام 2022م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى تغيير منهجية تحصيل إيرادات الغاز بحسب النظام المالي لشركة الغاز المتكاملة، والقائم على توريد صافي إيرادات الغاز بعد خصم مصروفات شراء ونقل الغاز.

2 الإيرادات الجارية

سجلت الإيرادات الجارية المحصلة ارتفاعاً طفيفاً حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م ، إذ بلغت حوالي (2,454) مليون ريال عماني، مقارنة بتحصيل (2,450) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م.

الأداء المالي حتى نهاية الربع الثالث 2023م

« الإنفاق »

سجل الإنفاق العام حتى نهاية العام من 2023م نحو (8,095) مليون ريال عماني، منخفضاً بمقدار (1,349) مليون ريال عماني، أي بحوالي (14%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2022م.

وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

1 المصاروفات الجارية

بلغت المصاروفات الجارية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م نحو (6,177) مليون ريال عماني، منخفضةً بنسبة (13%) مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022م والتي سجلت فيها المصاروفات الجارية (7,070) مليون ريال عماني.

2 المصاروفات الإنمائية

بلغت المصاروفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م نحو (671) مليون ريال عماني، مشكلة (75%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2023م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

3 المساهمات والنفقات الأخرى

بلغ إجمالي المساهمات والنفقات الأخرى حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م نحو (1,197) مليون ريال عماني، حيث بلغ الصرف على بنود دعم قطاع الكهرباء والمنتجات النفطية (408) مليون ريال عماني و(236) مليون ريال عماني على التوالي. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (300) مليون ريال عماني.

« الفائض / العجز »

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية الربع الثالث من عام 2023م فائضاً مالياً بلغ نحو (791) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل فائض بلغ (1,123) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2022م.

سدّدت وزارة المالية بنهاية الربع الثالث من عام 2023م أكثر من (837) مليون ريال عماني من مستحقات القطاع الخاص المستلمة عبر السندات من خلال النظام المالي.

قانون الدين العام



يهدف قانون الدين العام إلى تنظيم عملية الاقتراض المحلي والخارجي، وتطوير سوق المال المحلي، بالإضافة إلى تمكين الحكومة من إصدار أدوات الدين العام، وتلبية احتياجات التمويل الحكومي الازمة بأقل كلفة ممكنة من أجل تفادي المخاطر المالية والحد من أعباء الدين العام.

ما هي أبرز أدوات الدين العام؟



اتفاقيات القروض



الصكوك



السندات



أدوات الخزينة

ما أهمية إصدار أدوات الدين العام؟



إعادة هيكلة
الدين العام



تمويل مشاريع البنية
الأساسية، ومشاريع التنمية
الحكومية ذات الأولوية



دعم ميزان المدفوعات



تمويل عجز الميزانية
العامة للدولة



أية أغراض أخرى يقرها مجلس
الوزراء بما يتواافق مع
إستراتيجية إدارة الدين العام



توفير التمويل اللازم لمواجهة
الكوارث وحالات الطوارئ التي
تعلنها الحكومة



الوفاء بالالتزامات الحكومية
بأقل كلفة ممكنة

الأداء الاقتصادي العالمي والمحلبي

الاقتصاد العالمي

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر عام 2023م، من المتوقع تباطؤ النمو العالمي من (3.5%) في عام 2022م إلى (3%) خلال عام 2023م، و(2.9%) في عام 2024م، وتظل هذه المعدلات أقل من متوسط النمو المسجل خلال الفترة من عام (2000م – 2019م) بواقع (3.8%). ومن المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصادات المتقدمة من (2.6%) في عام 2022م إلى (1.5%) و(1.4%) خلال عامي 2023م و 2024م على التوالي.

أسواق النفط العالمية

أشار صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في أكتوبر 2023م إلى أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ نحو (82) دولار أمريكي للبرميل في عام 2023م و(81) دولار في عام 2024م، كما تشير بيانات وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) إلى أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ نحو (84) دولار أمريكي في عام 2023م و(95) دولار في عام 2024م.

الاقتصاد المحلي

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي خلال شهر أكتوبر 2023م، من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سلطنة عُمان نمواً بنحو (1.2%) في عام 2023م و(2.7%) في عام 2024م.